

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن باع شققاً وسيفاً .

قوله وإن باع شققاً وسيفاً فللشفيع أخذ الشقق بحصته من الثمن .
هذا الصحيح من المذهب نص عليه الأصحاب ويحتمل أن لا يجوز .
وهو تخرير لأبي الخطاب في الهدایة ومن بعده بناء على تفريق الصفة .
فائدة : أخذ الشفيع للشقة لا يثبت خيار التفريق للشترى قاله في التلخيص وغيره واقتصر
عليه الحارثي .

قوله وإن تلف بعض المبیع فله أخذ الباقي بحصته من الثمن .
هذا المذهب مطلقاً وعليه الأصحاب إلا أن ابن حامد اختار : أنه إن كان تلفه بفعل الله تعالى
فليس له أخذه إلى بجميع الثمن كما نقله المصنف عنه .
فائدة : لو تعيب المبیع بعيوب العيون المنقصة للثمن مع بقاء عينه فليس له الأخذ إلا
بكل الثمن أو الترك قطع به المصنف في المغني وصاحب التلخيص والشارح وصاحب الرعايتين و
الحاوي الصغير .

وفيه وجه آخر : له الأخذ بالحصة اختياره القاضي يعقوب .
قال الحارثي : وأظن - أو أجزم - أنه قول القاضي في التعليق قال : وهو الصحيح